كتاب المترادفات[1]

هو الكتاب الذي علمتنا بهِ نظارة المعارف المصرية الجليلة منذ سنين وقد برز والحمد لله من جانب « النية » الى جانب الايعاز ثم الى جانب التأليف فالطبع الى ان تمثل لنا كتاباً سوياً . . .

والكتاب « تأليف الفاضلين عبد الجواد افندي عبد المتعال وعبد الله افندي الانصاري استاذي اللغة العربية « بالمدرسة » الخديوية . . وقد « نظرهُ » فضيلتلوحضرة العلامة الفاضل الاستاذ الشيخ حمزة فتح الله مفتش (اول) اللغة العربية « بالمدارس » و « اقرّ » على طبعهِ »

وكنا عند ظهورهِ قد تصفحنا بعض الشيء منهُ ثم اعترضتنا من دونهِ مشاغل استوقفتنا عن تتمة مطالعتهِ وربما لم يتمثل لنا بعد ذلك في بال الى ان نبهنا اليهِ بعض اساتذة المدارس الاميرية على ما تراهُ في الجزء السابق فاصبح حقاً علينا ان نفرّغ لهُ جانباً من وقتنا وما هو مما يقتضي منا وقتاً طويلاً لانهُ لا يتجاوز ٦٢ صفحةً صغيرة خلا ما ذُيّل بهِ من كلام حضرة « مفتش اول اللغة العربية » وهو اربعة اسطر يؤخذ منها ثلاثة امور . الاول اعترافهُ بل تبجحهُ بانهُ هو الذي « صحح الكتاب وضبط مفرداتهِ اللغوية عراضاً على امهات الكتب » فصار هو المسؤول عن كل ما فيهِ . والثاني شهادتهُ بانهُ «جآء صحيح المبنى والمعنى »وهو ما يدور عليهِ كلامنا في

---

(١) راجع ضيآء السنة الرابعة ص ٤١٩ الى ٤٢٣ وضيآء هذه السنة ص ٥٣٦ وما يليها

هذا الفصل . والثالث ان ذلك اي صحة المبنى والمعنى « قلما يوجد في اضرابهِ من الكتب المؤلفة في بابهِ » . وفي هذا القول من التهور ما كنا نحب ان يصون الشيخ نفسهُ منهُ على أنّا عند تصفح الكتاب وجدناهُ باسرهِ منقولاً عن كتابي فقه اللغة للثعالبي والالفاظ الكتابية للهمذاني لانهُ من اولهِ الى آخر صفحة ١٢ منقول عن فقه اللغة ومن صفحة ١٣ الى ٤٠ عن الالفاظ الكتابية ومن هناك الى آخر الكتاب عن فقه اللغة . وحينئذٍ فما ندري كيف يبرأ مما في هذين الكتابين من فساد المبنى والمعنى الا ان يعني الشيخ انهُ بتصحيحهِ ومعارضتهِ على امهات الكتب قد نفى منهُ ذلك الفساد فبقي ان نفحص هذه الدعوى لنتبين مكانها من الواقع

على ان ما ابنّاهُ في الجزء السابق من مواضع التحريف والافساد في النقل عن الكتابين المذكورين كافٍ في الدلالة على هذا الغرض غير اننا اجابةً لصاحب السؤال وتنبيهاً لسائر الذين ضُرب عليهم مقتنى هذا الكتاب الى ما فيهِ من مواضع الزلل لم نجد بأساً ان نتتبع سائر ما يبدو لنا فيهِ من الهفوات ليكون مطالعوهُ على بيّنةٍ من الاخذ عنهُ ورجآء ان يصحّح في الطبعات الآتية بما يكون معهُ جديراً بالثقة والله ملهم الصواب

فمن ذلك في صفحة ٥ وهي الصفحة الاولى من الكتاب في سياقة الاوائل « وفواتح الامر واوائلهُ وبواديهِ بمعنًى » . فقولهم (أي قول المؤلفين والمصحح) « وبواديهِ » البوادي جمع بادٍ او بادية وليس شيءٌ منهما بمعنى اول الامر . واذا تساهلنا وفرضنا ان في هذه الكلمة شيئاً من المطبعة وانهم ارادوا بوادئهُ بالهمز فكذلك لانهُ لا يقال بادئ الامر ايضاً ولا بادئتهُ بمعنى بدئهِ

وفي صفحة ٦ « الرسّ البئر الكبير » وصوابهُ « الكبيرة » لان البئر انثى

وفي هذه الصفحة « الجخدُب الضخم الغليظ » والذي في فقه اللغة « الجخدب الجندب الضخم » وهو اللائق بهذا المقام لان الكلام في سياقة الاشيآء الكبيرة باعتبار ما يُطلَق عليها لا في بيان مرادفات الكبير على ان كلا المعنيين واردٌ في كتب اللغة فما ندري ما كان الداعي الى هذا العدول

وفي صفحة ٨ « وعيشٌ رفيع » بمعنى واسع . وصوابهُ « رفيغ » بالغين المعجمة ويقال ايضاً عيشٌ رافغ ورابغ وقد رَفُغَ عيشهُ بالضمّ وهو مثل رَفُهَ وانهُ لفي رَفاغةٍ من العيش ورَفاغَية ورُفَغْنِية كل ذلك لغةٌ في الهآء

وفي صفحة ١٠ « الوتيرة ما بين المَنخُرين » وضُبِط لفظ « المنخرين » بفتح الميم وضم الخآء وصوابهُ الفتح فيهما او الضم فيهما معاً . قال في القاموس « المنخر بفتح الميم والخآء وبكسرهما وضمهما وكمَجلِس ومُلمول الانف » ومثلهُ في غيره من « امهات الكتب » لم يحكِ احدٌ المَنْخُر بفتح الميم وضم الخآء . على ان هذا من الابنية النادرة لم يجئ منهُ الا مَنعُم فيما ضبطهُ صاحب القاموس والا مَكرُم ومَعُون ومألُك فيما رواهُ الكسآئي والمبرَّد لم يُسمَع غير ذلك

وفي صفحة ١١ في تأكيد الالوان « وأحمر قانٍ » بجعل « قانٍ » من المعتلّ والافصح « قانئٌ » بالهمز قال في لسان العرب وترك الهمزة فيهِ لغةٌ اخرى ومعلوم انهم متى قالوا هذا لغة في كذا فُهم منهُ انها لغةٌ ضعيفة . على ان هذا اللفظ في فقه اللغة حتى في نسخة الاب شيخو مهموز

وفي صفحة ١٣ في مرادفات الجدّ في العمل « وفلانٌ همّ بالعمل ونهض

واستقلّ وأوفى بهِ اي مضى فيهِ » وفي هذا السرد ما لا يخفى فان معنى «همّ بالعمل » نواهُ وارادهُ وعزم عليهِ كما في لسان العرب فهو لا يتضمن معنى الشروع في العمل فضلاً عن الجدّ فيهِ . وقولهم « وأوفى بهِ » اي بالعمل لا معنى لهُ والمعروف في هذا الاستعمال اوفى بعهدهِ بمعنى وفى بهِ . وما ننكر ان كلا اللفظين واردٌ في الالفاظ الكتابية ولكن اين قول الشيخ انهُ « عارضهُ على امهات الكتب » او لم يكن هذا اولى من تبديلهِ عبارة الثعالبي في صفحة ١٢ وتخصيصهِ الصَمَر باللحم بعد ان كان مخصَّصاً بالسمك مع صحة استعمالهِ في كليهما

ومن هذا القبيل ما جآء في صفحة ١٥ في مرادفات التخاذُل « حصل بين القوم التفرق والتدابُر والتفاشُل » ولم يُنقَل في اللغة تفاشل القوم ولا هو مما يصح بنآؤهُ في القياس لان افعال المشاركة لا تبنَى الا من المتعدي ولو تأويلاً فيقال تخاذلوا اذا خذل بعضهم بعضاً وتدابروا اذا ادبر بعضهم عن بعض ومثل هذا لا يُتصوَّر من الفشل لان معناهُ الجبن والفزع والضعف فهو من الافعال التي لا يتعدى اثرها نفس الفاعل فلاوجه فيهِ للمشاركة كما هو ظاهر

وفي صفحة ١٦ في مرادفات كرم الطبع وحسن الخلق « وهو سيّئ الخلق وشكِس وشَرِس وخبيث النية مزدرًى في خَلقهِ وخُلقهِ » وهذا الاخير في منتهى الغرابة وانظر اين معنى الازدرآء في الخَلق والخُلق من سوء الخُلق والشكاسة وما يليهما

وفي صفحة ١٨ في مرادفات المصالحة « وضَرَعوا الى الهدء وفرَعوا

اليهِ » ولا معنى لفرَعوا هنا وهو كما تراهُ بالرآء المهملة مفتوحةً في الرسم والذي في الالفاظ الكتابية « فزِعوا اليهِ » بالزاي مكسورةً اي لجأوا وهو التعبير الصحيح وما ندري عن اي « امهات الكتب » صحت هذه الكلمة . . .

ثم جآء بعد ذلك « وتحاجزوا عن بعضهم » وهذه لم ترد في الالفاظ الكتابية وانما هي من عند مؤلفي الكتاب وهذا التركيب فاسدٌ كما لا يخفى لان معناهُ ان كلهم تحاجزوا عن بعضهم فانظر كيف تفهم ذلك . والصواب حذف هذه الصلة والاكتفآء بلفظ تحاجزوا لان صيغة تفاعل تفيد الاشتراك على ما تقدم البحث فيها قريباً (ستأتي البقية)

نحن والمنار
والدين الاسلامي

وقفنا في مجلة المنار ـ وما نحن ممن يقرأ المنار ولكن أطلعنا عليهِ بعض الاخوان ـ على عبارةٍ استوقفتنا بين الحيرة والاسف لما انتهت اليهِ حالة الفوضى القلمية في هذا القطر وانقطاع كل عقالٍ فيهِ حتى اصبح كل شيءٍ مباحاً وصار الكاتب اذا هجس في صدرهِ خاطر متخرص او مرّ بسمعهِ قول مُرجِف لا يلبث ان ينشرهُ بغير تثبت ولا فحص يشوش بهِ الافكار ويجعلهُ مصدراً للقيل والقال

على أنّا لم نكن لنحفل بقولٍ قالهُ صاحب المنار او غيرهُ لو لا انهُ نشرهُ على كثيرين ممن لم تسبق لهم معرفةٌ بنا ولم يُثبتوا صفاتنا واخلاقنا فربما توهموا ان لقولهِ ظلاً من الصحة وهو امرٌ لا نرضى بهِ ولو كان الذين يجوز